

مبادرة القطاع الخاص لحل مشاكل النقل في اليمن

نوفمبر 2022



مبادرة القطاع الخاص لحل مشاكل النقل في اليمن

إصدارات مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

نوفمبر 2022

المحتويات

- 4 المقدمة
- 6 تداعيات مشكلات النقل
- 8 حلول مقترحة لمعالجة مشكلات النقل:

يتقدم فريق الإصلاحات الاقتصادية (ERT) وسكرتاريته مركز
الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC) بالشكر لمركز المشروعات
الدولية الخاصة (CIPE) على دعمه لتطوير هذه المبادرة.

المقدمة:

تساهم نقاط التفتيش المتكررة والعشوائية من قبل السلطات المحلية والحواجر التي توقف تدفق الأشخاص والبضائع فعليًا في معارك ”الصراع اليمني“، فلا يكاد يمر يوم دون نهب شحنات البضائع أو اعتراضها من قبل القوات الخارجة عن القانون أو الإصابة أو حتى الموت لعمال النقل، نتيجة لضعف البنية التحتية على الطرق الرئيسية السريعة، ويستخدم العديد من سائقي الشاحنات طرقًا فرعية بديلة، حيث تمارس الجماعات المسلحة عملية نهب وابتزاز لسائقي الشاحنات الذين يسافرون عبر تلك الطرق الفرعية البديلة بسبب قلة تواجد القوات الأمنية إضافة الى عدم معرفة السائقين بطبيعة تلك الطرق.

تفرض وزارة الخارجية، بدعم من التحالف، قيودًا على نقل البضائع والسلع إلى اليمن، مثل عملية التفتيش التي تطيل المدة الزمنية للواردات لتخليص الموانئ اليمنية، مما يشكل طبقة إضافية من التحديات، وهذه القيود سارية منذ بداية الحرب في عام 2015.

يؤدي ارتفاع تكلفة الخسائر البشرية والمادية إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية داخل اليمن بشكل عام، كما ترتفع تكلفة السلع والمواد الغذائية والمواد الأساسية نتيجة لعوامل خارجية عالمية مثل كالحرب الروسية الأوكرانية.

تعمل تحديات النقل الحالية في اليمن على تسريع ارتفاع الأسعار بشكل أسرع من أي مكان آخر، وهي عامل مهم في ارتفاع التكاليف الإجمالية في اليمن، وتعد تكاليف النقل في اليمن اليوم أعلى بخمس مرات من أسعارها قبل الحرب.

يلتزم التحالف العربي بفرض قيود صارمة على الاستيراد من خلال عملية تفتيش مطولة تطيل من الوقت المستغرق لتخليص الواردات من الموانئ اليمنية، حيث يجب أن تمر سفن النقل التي تحمل واردات متجهة إلى اليمن عبر الموانئ الأجنبية لتفتيشها من قبل مسؤولي التحالف، وتضطر الشركات المستوردة إلى شحن بضائعهم إلى موانئ المملكة العربية السعودية وجيبوتي وسلطنة عمان، ويخضعون لعملية تفتيش مطولة، ومن ثم يُسمح لهم بشحن البضائع إلى الموانئ اليمنية، تضيف التكلفة المجمعمة للجزء الإضافي من الرحلة إلى موانئ التفتيش، وأوقات الانتظار الطويلة للفحص تكاليف لا داعي لها على البضائع، يتحمل المستوردون والمستهلكون اليمنيون عبء هذه التكاليف في نهاية المطاف، بالإضافة إلى وضع قائمة بعدد من السلع الممنوع دخولها إلى البلاد.

حدد فريق الإصلاحات الاقتصادية (ERT) سياسات النقل التي من شأنها تمكين النشاط التجاري المشروع كأولوية قصوى لتخفيف العديد من العواقب الاقتصادية والإنسانية للصراع، وتعتبر معوقات نقل البضائع إلى السوق من أبرز التحديات التي تواجه الشركات اليمنية وكذلك المستهلكين والجمهور بشكل عام، ويصعب على القطاع الخاص توفير السلع والمواد الأساسية في ظل هذه الظروف مع احتدام الحرب.

تهدف هذه المبادرة إلى تحليل تحديات النقل في اليمن واقتراح حلول لمعالجة أسبابها الجذرية، يسعى فريق الإصلاحات الاقتصادية إلى تسهيل وصول السلع والمنتجات للشعب اليمني وخفض التكاليف في بلد يعيش 80% من سكانه حاليًا تحت خط الفقر، ويدعو فريق الإصلاحات الاقتصادية إلى اتخاذ تدابير وحلول تساعد في التخفيف من ارتفاع تكاليف النقل، ومن خلال المبادرة، يقدم فريق الإصلاحات الاقتصادية رؤى حول كيفية معالجة المشكلات.

تداعيات مشكلات النقل

يرتبط قطاع النقل ارتباطًا وثيقًا بكل القطاعات الاقتصادية لاسيما قطاعات الغذاء والأمن والطاقة والزراعة، فضلاً عن توصيل المساعدات الإنسانية والتجارة وحركة الأشخاص، عبر نظام نقل آمن وفعال.

إن التحديات في قطاع النقل مثل الطرق والبنية التحتية المتضررة، وحواجز الطرق، ونقاط التفتيش العشوائية، تقلل من قدرة الاقتصاد اليمني على العمل بمستوى كافٍ لضمان حصول جميع الأشخاص على المنتجات الغذائية المطلوبة وغيرها من المواد الأساسية، كما أنها زادت من مستوى انعدام الأمن الغذائي لنسبة كبيرة من سكان اليمن لأن الغذاء المزروع في مناطق بعيدة أو الأطعمة المستوردة لا يمكنها الوصول من الموانئ أو المزارع بشكل منتظم، حيث يتم تعليق العديد من الواردات في الموانئ البحرية ثم إرسالها إلى الموانئ اليمنية المتدهورة التي ليس لديها ما يكفي من الموظفين أو المعدات لتفريغ المنتجات وتجهيزها للتسليم، كما أن الشحنات المستوردة معرضة لخطر الابتزاز خلال طريقها إلى وجهتها مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف.

إن التبعات المباشرة لهذه التحديات كبيرة، يدخل عدد أقل من السلع البلاد، مما يؤدي إلى انخفاض المعروض من المنتجات ويحد من توافرها في السوق وبالتالي زيادة الأسعار، وهذا بدوره يساهم في تدهور المستوى المعيشي في جميع أنحاء اليمن، آخذًا بعين الاعتبار التالي:

- زيادة تكاليف النقل الداخلي: يؤدي إغلاق الطرق الرئيسية إلى استخدام طرق بديلة أطول وأقل حركة من أجل نقل البشر والبضائع. هذه الطرق البديلة لديها بنية تحتية متداعية وهي أقل تنظيمًا ورقابة من قبل قوات الأمن، بسبب هذه الطرق الأطول والأكثر خطورة، تكون تكاليف النقل أعلى مع انتقال البضائع من الموانئ إلى المدن والمحافظات، على سبيل المثال، في عام 2013، كلف تسليم حاوية 40 قدمًا عن طريق البر من عدن إلى صنعاء حوالي 350 ألف ريال يمني، اليوم قد يكلف هذا الحمل نفسه 3-4 ملايين ريال، أعلى بعشرة أضعاف.

- زيادة تكاليف الشحن الدولي: أدت إجراءات التفتيش المصاحبة لدخول السفن والحاويات إلى اليمن، والتي فرضها التحالف العربي، إلى مضاعفة أسعار المواد الغذائية منذ عام 2015، وقد أدت عملية التفتيش المطلوبة وآليات التخليص إلى زيادة تكلفة حاويات الشحن إلى اليمن، مقارنة بالدول الأخرى، على سبيل

المثال، تكلفة شحن حاوية إلى اليمن هي ضعف تكلفة شحن نفس الحاوية إلى جيبوتي أو صلالة المجاورتين. وهذا بدوره يزيد من أسعار المواد الغذائية وغيرها من المنتجات المستوردة للمستهلكين اليمنيين.

- ارتفاع أسعار السلع: والذي تفاقم بسبب قضايا متعددة من ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع تكلفة النقل.

- الخسائر المباشرة في الأرواح والممتلكات: بسبب ظروف الطرق غير الآمنة: تشير التقارير إلى أن عدد الحوادث المرورية خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر 2021، في تعز، بلغ 224 حادثة، أدت إلى وفاة 51، وإصابة 290 شخصاً، فيما بلغت خسائر الممتلكات 46 مليون ريال.

حلول مقترحة لمعالجة مشكلات النقل:

يحرص فريق الإصلاحات الاقتصادية إلى العمل مع صانعي القرار اليمنيين والمجتمع الدولي لمواجهة تحديات النقل التجاري، لذلك يقترح فريق الإصلاحات الاقتصادية الحلول التالية:

بعيدة المدى	متوسطة المدى	قصيرة المدى
<p>إعداد خطة استراتيجية وطنية تساهم في تطوير قطاع النقل وفق مقاييس الاستدامة والحوكمة مع التركيز على:</p> <p>1 - استعادة الأمن والثقة: ويتمثل في استعادة ثقة الناقلين البحريين الدوليين في موانئ اليمن وبخاصة ميناء عدن وميناء الحديدة من خلال أحكام صريحة ضمن اتفاقية السلام، والامتثال للمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق البحرية والطرق والمنافذ الدولية ISPS.</p> <p>2 - تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في إدارة وتطوير قطاعات النقل المختلفة.</p>	<p>1- تمكين الحكومة من فتح جميع الموانئ البحرية والمطارات والموانئ البرية، وإلغاء جميع قيود التفتيش المفروضة على حركة البضائع والمسافرين من قبل التحالف العربي. يمكن استخدام هذه الخطوة كإجراء لبناء الثقة قبل مفاوضات السلام.</p> <p>2 - إنهاء انقسام مؤسسات الدولة، يجب أن تتفق كل إدارة على آليات وجدول زمني واضح لمعالجة الفصل بين مؤسسات الدولة، وخاصة تلك التي تلعب دوراً محورياً في إدارة الاقتصاد، بعد مثل هذا الاتفاق، يجب أن تكون هناك آلية لمساءلة كل طرف و ضمان الالتزام بالعمل معاً.</p>	<p>1 - فتح الطرق الرئيسية بين المحافظات اليمنية "كرش - الراهدة" وطريق "الضالع - دمت" وطريق "مأرب - صنعاء" كممرات تجارية دائمة أو مؤقتة لنقل البضائع بين المدن اليمنية، مع ضمان عدم استخدام أي من الأطراف المتحاربة لهذه الممرات لأغراض عسكرية.</p> <p>2 - إعفاء السفن التي تحمل المواد الغذائية الأساسية (القمح وغيره) من أي إجراءات أمنية أو جمركية.</p> <p>3 - حشد كل الطاقات من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة والمبعوث</p>

<p>3 - ضمان موارد مستدامة لقطاع النقل مع تأهيل إدارات الحكم المحلي التي تتواجد فيها الموانئ من المساهمة في تطوير وتأهيل وصيانة قطاع النقل.</p> <p>4 - تعزيز شبكة الربط الداخلي للربط بين مدن اليمن وجزره المختلفة وبما يسهم في تشجيع السياحة الداخلية وسهولة نقل الركاب والسلع بين كافة المدن.</p> <p>5 - الاستفادة من موقع اليمن الجغرافي وعمل جسر بحري للربط بين قارة أفريقيا والجزيرة العربية عبر جزيرة ميون.</p> <p>6 - تطوير الموانئ البحرية بحيث تقدم خدماتها لسفن النقل البحري كون جميع سواحل اليمن موازية لخط الملاحة الدولية.</p>	<p>3 - إيداع الإيرادات القانونية في حساب مشترك وشفاف. وهذا يعني إنشاء آلية تمكن سلطات المحافظات المختلفة من الإيداع المباشر لجميع الإيرادات القانونية المحصلة من الضرائب والرسوم الجمركية في حساب الحكومة في البنك المركزي، وفقاً لمعايير الشفافية والمساءلة.</p> <p>4 - حشد التمويل من مصادر مختلفة، بما في ذلك مساهمات الجهات المانحة.</p> <p>5 - إعادة بناء مرافق قطاع النقل بما في ذلك الموانئ والمطارات التي تعرضت للتدمير أو عفا عليها الزمن. على سبيل المثال، إصلاح البنية التحتية لمطارات عدن والحديدة وتعز وصنعاء وموانئ عدن والمخا والحديدة والمكلا.</p>	<p>الأممي لتقديم الدعم لإعادة تشغيل ميناء الحديدة ومطار صنعاء وصيانتها لزيادة القدرة التجارية لليمن.</p> <p>4 - رفع القيود المفروضة على معبر حرض الحدودي لزيادة حركة المسافرين وحجم المساعدات الإنسانية التي تدخل اليمن.</p> <p>5 - دعوة المجتمعات المحلية والقطاع الخاص للمساهمة في صيانة الطرق المحلية في نطاق إمكانياتها.</p> <p>6 - استئناف المهام والأعمال العادية لوزارة الأشغال العامة والطرق لتولي مسؤوليات صيانة الطرق بما في ذلك إدارة الأموال المخصصة لصيانة الطرق وإعادة تأهيلها.</p>
--	--	---



يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) منذ عام 1983م مع شركائه من صنّاع القرار، ومؤسسات الإعلام، ومراكز البحوث الاقتصادية، والأكاديمية، والمنظمات الممثلة للقطاع الخاص، لدعم التوسع في شمولية السياسات الاقتصادية، وترسيخ مفاهيم وممارسات الحوكمة الرشيدة، ومواطنة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، والنزاهة والشفافية، وخلق بيئة ممكنة لريادة الأعمال، وايضاً تيسير التجارة بين الدول؛ بالإضافة إلى مساعدة مؤسسات القطاع الخاص على تعزيز قدراتها المؤسسية.

مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) منظمة غير حكومية وغير ربحية وجزء من غرفة التجارة الأمريكية في واشنطن وهو ايضاً احدى المؤسسات الأربعة الرئيسية المعتمدة لدى الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، وهو صندوق مستقل يعمل من أجل تعزيز المؤسسات الحيوية للحكومة الديمقراطية.

لدى مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) حالياً حوالي 200 مشروع في اكثر من 80 دولة حول العالم، وتسعى هذه المشاريع إلى تعزيز فرص التنمية الاقتصادية الشمولية، من خلال حلول يقودها القطاع الخاص لمواجهة أبرز التحديات الاجتماعية-الاقتصادية.

مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)

هاتف : 9200 - 721 (202)

www.cipe.org

www.cipe-arabia.org



مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

اليمن - تعز - حي الدحي

☎ 00967-4- 246596

© www.economicmedia.net
✉ economicmedia@gmail.com
📍 @Economicmedia
🌐 Economicmedia